AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.27 2025, pp. 37-55

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية عدد: خاص المجلد: ٢٧ تموز ٢٠٢٥

Received:1/5/2025 Accepted: 3/6/2025 Published: 6/5/2025

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Mechanisms for Protecting Societal Values in "Legal "the Context of Intellectual Globalization

Dr.Ayat Salman SHuhaib **Hind Abdul Hussein**
College of Law / University of Nahrain

Abstract

Intellectual globalization represents one of the most significant challenges facing contemporary societies, as it threatens their civilizational identity and undermines their value systems through multidimensional too ، Amidst this challenge, debate arises regarding the capacity of constitutional and legal systems to counter these influences while maintaining balance between the requirements of local identity and the necessities of engaging with the global system The research focuses on the Iraqi case, analyzing the constitutional safeguards in the 2005 constitution, particularly Article (2) which establishes Islamic identity, and Article (46) which balances freedoms with the preservation of values. It also examines the effectiveness of judicial mechanisms in confronting these challenges ،The study concludes with the necessity of developing comprehensive legislative policies that achieve equilibrium between protecting cultural specificity and benefiting from globalization's advantages, while strengthening the judiciary's role as a protective
fortress for national identity amidst rapid global transformations .

Keywords: Intellectual Globalization, Societal Values, Legal Frameworks

الاليات القانونية لحماية للقيم المجتمعية في ظل العولمة الفكرية

م.م هند عبد الحسين عبيد **أ.د آيات سليمان شهيب**
كليه الحقوق / جامعة النهرين

الملخص
تُمثل العولمة الفكرية إحدى أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات في العصر الراهن، حيث تُهدد كيانها الحضاري وتُزعزع ثوابتها القيمية عبر أدوات متعددة الأبعاد، وفي خضم هذا التحدي، يثور الجدل حول مدى قدرة المنظومة الدستورية والقانونية على التصدي لهذه التأثيرات مع الحفاظ على التوازن بين متطلبات الهوية المحلية وضرورات الانخراط في المنظومة العالمية، يركز البحث على الحالة العراقية، محللاً الضمانات الدستورية في دستور ٢٠٠٥، وخاصة المادة (٢) التي تؤسس للهوية الإسلامية، والمادة (٤٦) التي توازن بين الحريات والحفاظ على القيم، كما يتناول فاعلية الآليات القضائية في مواجهة هذه التحديات، ليخلص إلى ضرورة تطوير سياسات تشريعية متكاملة تحقق التوازن بين تحصين الخصوصية الثقافية والاستفادة من إيجابيات العولمة، مع تعزيز دور القضاء كحصن واق للهوية الوطنية في ظل التحولات العالمية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: العولمة الفكرية، القيم المجتمعية، الاليات القانونية

مقدمة

في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها العصر الراهن، تبرز العولمة الفكرية كواحدة من أبرز التحديات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، وخاصة المجتمعات العربية والإسلامية التي تسعى للحفاظ على هويتها الحضارية وقيمها الأصيلة، إذ تشكل هذه الظاهرة ضغطاً متزايداً نحو تبني أنماط فكرية وقيمية مستوردة، تتناقض في كثير من الأحيان مع الثوابت الدينية والاجتماعية التي تشكل نواة التماسك المجتمعي.

اولاً: أهمية البحث: من كونها تتناول إحدى أكثر القضايا إلحاحاً في الفكر الدستوري المعاصر، ألا وهي إشكالية التوفيق بين متطلبات العولمة الفكرية وضرورات الحفاظ على الخصوصية الثقافية، وذلك من خلال منظور قانوني دستوري يركز على آليات الحماية الدستورية والتشريعية والقضائية.

ثانياً: اهداف البحث: يهدف الى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، يأتي في مقدمتها:

١-تحليل المفهوم القانوني للعولمة الفكرية وبيان تجلياتها المختلفة في المجال الدستوري.

٢-تحديد الإطار الدستوري والقانوني الكفيل بحماية القيم المجتمعية من الاختراقات الفكرية والثقافية.

٣-تقييم فاعلية الآليات الدستورية والقضائية في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الفكرية.

الإشكالية البحث: فتتمثل في التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن للنظام الدستوري أن يوازن بين متطلبات الانفتاح على العالم وضرورات الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للمجتمع؟

ثالثاً: منهجية البحث: قد اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي في دراسة النصوص الدستورية والتشريعية ذات الصلة، والمنهج الوصفي في رصد آثار العولمة الفكرية على المنظومة القيمية.

رابعاً: فرضية البحث: وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الحماية الفعالة للقيم المجتمعية في مواجهة العولمة الفكرية تتطلب تفعيلاً متكاملاً للضمانات الدستورية والتشريعية والقضائية، في إطار يحقق التوازن الدقيق بين متطلبات العصر وثوابت الهوية الوطنية.

خامساً: هيكلية البحث: ينقسم البحث الى مبحثين سيكون المبحث الأول عن الإطار المفاهيمي للعولمة الفكرية والقيم المجتمعية الذي ينقسم بدوره الى مطلبين الأول سيكون عن مفهوم العولمة الفكرية وانماطها واما المطلب الثاني سيكون عن القيم المجتمعية وأنواعها المهددة بالانتهاك العولمي، المبحث الثاني سيكون عن الاليات القانونية الحامية للقيم المجتمعية والذي سينقسم الى مطلبين يبحث الأول منها عن الاليات الدستوري والتشريعية الحامية للقيم المجتمعية ام الثاني فسيكون عن الاليات القضائية الحامية للقيم المجتمعية.

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للعولمة الفكرية والقيم المجتمعية

تجسد العولمة الفكرية تحديًا وجوديًا لكافة المجتمعات، وبالأخص المجتمعات العربية اذ انها تفرض أنماطًا قيميةً وفكريةً مستمدةً من مراكز القوى العالمية، وبالمقابل نجد ان القيم المجتمعية تشكِّل نظامًا دفاعيًا عضويًا يحفظ للمجتمعات هويتها وتماسكها، وفي هذا الإطار، يبرز التدافع بين النزعة الكونية والخصوصية الحضارية كإشكالية محورية في الدراسات الدستورية المعاصرة ولهذا سنبحث في هذا المبحث عن مفهوم العولمة الفكرية وانماطها في المطلب الأول ، اما المطلب الثاني سيكون عن مفهوم القيم المجتمعية وانواعها المهددة بالانتهاك.

المطلب الأول
مفهوم العولمة الفكرية وانماطها

ان التطور الذي تشهده الحياة البشرية بإنتقالها من اطار حياة الفرد في محيطه المحلي والوطني الى حياة فرد يعيش في اطار المحيط العالمي يمكن تسميته بـ"العولمة" وهذا التطور لم يأتِ من فراغ، وإنما هو وليد عقود طويلةٍ من تداعيات ثورتي الاتصالات والمعلومات، ومع نهاية القرن العشرين أصبحت هذه الظاهرة اكثر وضوحا في الحياة البشرية، فمنذ عقدين من الزمن ومصطلح العولمة يثير جدلاً في الأوساط السياسية والثقافية والاكاديمية والإعلامية بل حتى في الأوساط القانونية وغيرها.

ومن هذا المنطلق لابد من الخوض في مفهوم العولمة والتعرف على انماطها للوقوف على المعنى الحقيقي لها والتركيز على العولمة الفكرية التي تأثر بشكل او بأخر في كافة المجتمعات، وعليه سنقسم هذا المطلب الى فرعين نبحث في الأول عن مفهوم العولمة ام الثاني سيكون عن أنماط العولمة.

الفرع الأول
مفهوم العولمة الفكرية

تسود حالة من الصعوبة في تحديد تعريفاً دقيقاً للعولمة الفكرية، والسبب يعود الى تعدد التعريفات المختلفة، والتي تنطلق اساساً من تعدد الأيديولوجيات الفكرية للباحثين والمفكرين واتجاهاتهم نحو تلك الظاهرة سواء كان قبولاً او رفضاً، وعلى الرغم من ذلك عرفت العولمة الفكرية بأنها " التقارب الذي يحدث بين شعوب العالم المختلفة لدرجة تجعل من الممكن زوال الفوارق الثقافية بينها وسيرها جميعاً في طريق ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة لا تعرف الخصوصيات الدينية والثقافية"(1)

كما عرفت العولمة الفكرية "هي صيغ تنفيذية علمية تنبثق من أفكار مسبقة بغية إعادة صياغة الهوية الخصوصية للأفراد والشعوب جميعاً في كل النواحي الحياتية (سلوكية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية، ثقافية، قانونية وغيرها) وفق منظور بشري بحت لتحقيق أهداف محددة"(2).

وتعرف أيضًا بأنها " تلك العملية التي يتم بواسطتها إقامة عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، معتمدة في ذلك على التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وسيطرة الليبرالية الجديدة وأعضاء القطيع الالكتروني، والمؤسسات والمنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة والشركات متعددة الجنسيات، وصندوق النقد والبنك الدوليين ووكالات الأمم المتحدة في مجالات التنمية والثقافية وغيرها". (3)

---

(1) نقلا عن نجيب شيخ عبد الصمد، إبراهيم فهد سليمان، العولمة وموقف الفكر الإسلامي المعاصر منها، بحث منشور في مجلة كلية القيادة والإدارة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، العدد السادس، ٢٠٢٠، ص١٤

(2) عادل صالح الفقيه، ظاهرة العولمة أهدافها – مضامينها – سبل مواجهتها، بحث منشور في مجلة الكلية للقرآن الكريم، العدد الرابع ،٢٠٠٦، ص٥.

(3) محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة،١٩٩٩، ص١٤.

كما تعرف العولمة الفكرية بأنها "ظاهرة تهدف إلى دمج وتوحيد العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيًا دون اعتبار للحدود الجغرافية والسياسية ودون اهتمام بالثقافة والهوية القومية من خلال مجموعة من الآليات تستخدمها الدول الكبرى (الأقوى) للهيمنة على الدول الضعيفة"[1].

من خلال استقراء التعريفات السابقة للعولمة الفكرية يتبين لنا ان لها تأثيراً يمثل تحدياً قانونياً وامنياً جسيماً، وعلى الرغم مما قد تحمله من اثار إيجابية الا انها تشكل أداة فعالة للغزو الفكري ولنشر الأفكار الهدامة المشبوهة التي تهدد أمن المجتمع وقيمة الفكرية.

ولهذا يمكن القول بأن هذه الظاهرة افرزت العديد من الجوانب، وتدخلت بشكل واضح في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وسلوك أفراد المجتمع، من دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ومن ثم صارت مخرجات العولمة الفكرية تمهد للإلغاء الكامل للانتماء القومي والحضاري للأمم والشعوب.

وبهذا توصلنا الى تعريف للعولمة الفكرية وهي" عملية تفاعل الأفكار والثقافات على المستوى العالمي، بتداخل الخصوصيات المحلية مع المؤثرات الخارجية، وتؤدي إلى تشكيل منظومة فكرية مشتركة، تتميز بهيمنة الدول الكبرى عبر أدوات تقنية وثقافية، مع إمكانية تهديد الخصوصيات المحلية وتحمل أهداف تنموية واقتصادية تتجاهل الخصوصيات الفردية".

الفرع الثاني
أنماط العولمة الفكرية

في ظل التدفق المتسارع للأفكار والقيم عبر الحدود، تبرز أنماط العولمة الفكرية كظاهرة معقدة تفرض تحولات عميقة في المجتمعات والثقافات، فهي تتراوح بين نشر المعرفة والتواصل الحضاري من جهة، وخطر الهيمنة الثقافية وطمس الخصوصيات من جهة أخرى، مما يجعل فهم هذه الأنماط وآلياتها أمراً حيوياً لمواكبة العصر مع الحفاظ على الهوية، وعليه سنبحث في هذا الفرع عن أنماط العولمة الفكرية وكآلاتي: -

١- العولمة الثقافية:

يتميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات بثقافته باعتبارها تشكل قواما اجتماعيا قوامه السلوك الجماعي، ومجمل أوجه النشاط الإنساني، وعليه فان الثقافة تحتل موقعا أساسيا في حياة المجتمع فهي تمثل طرق وأساليب الحياة، ومرجعيتها منظومة القيم والمعايير السائدة، وبالمعنى الواسع فان الثقافة هي حال البشر الذين يتكون منهم المجتمع كيف يعيشون؟ وكيف يأكلون؟ وماذا يعتقدون؟ ...الخ، وحيث أن المجتمعات تتمايز من حيث البيئة والتجربة واللغة والتاريخ فان الثقافات تختلف كذلك تبعا لاختلاف أساليب وأنماط الحياة[2]

وفي ذات السياق نجد ان العولمة الثقافية تهدف الى فرض ثقافة موحدة عبر وسائل الاعلام والاتصالات الحديثة، مما يهدد الهويات المحلية والقيم الدينية وهذا يشكل تحدياً كبيرا للمجتمعات العربية والإسلامية، حيث يرى البعض ان هذه العولمة فرصة للتخلص من الموروثات "المتخلفة"، الا ان البعض الاخر وهم الغالبية يرون بأنها تمثل خطراً على الهوية وتهدد بالقضاء على القيم الدينية والأخلاقية وتزيد من الاستلاب الحضاري[3]. ولهذا نعتقد بأن العولمة الثقافية تهدد الهويات بغزو قيمي تحت شعار الانفتاح، الا ان رفضها المطلق هو امر غير منطقي والحل يكمن في التوازن الحكيم

---

(1) نقلا عن سليمان بن صالح الخراشي، العولمة، دار بلنسية ،٢٠٠٧، ص٢٨.

(2) مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا/جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين،٢٠٠٥،ص ٣٠.

(3) عادل صالح الفقيه، مصدر سابق، ص٢٣.

محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩،ص

(يقبل مفيد الحداثة ويحصن الاصالة) فلنأخذ من التكنولوجيا ادواتها ونرفض منها ما يهدم قيمنا وبهذا نكون قد استفدنا من الحداثة والعصر من دون الذوبان فيه.

٢ـ العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية هي عصب العولمة الثقافية والبيئة والسياسية، وترتبط بزيادة رؤوس الأموال، والأسواق العالمية مما ينتج عنها سلع وخدمات عبر الحدود، وخاصة بما يعرف إصدار النقود الالكترونية في معظم التعاملات المالية، حيث ارتبطت العولمة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد في مجال المال والتجارة ويستدل على ذلك بمنح الفائدة والربح اقتصادياً من خلال المبادلات التجارية ويتجلى الوضع الراهن من خلال ثلاث ظواهر رئيسية: وهي بروز النظام الرأسمالي كقوة عظمى مهيمنة، قيام ثورة علمية تكنولوجيا تكاد تحقق نقلة معرفية، تحكم الولايات المتحدة الامريكية في منصات نشر المعرفة وسعيها لتنميط العالم اقتصادياً وسياسياً[1].

تمثل العولمة الاقتصادية امتداداً للنظام الرأسمالي، حيث تتحكم قوى السوق في تحديد الأسعار وفقاً لمصالحها الربحية، ومع عجز الدول عن مواكبة تعقيدات الاقتصاد العالمي، برزت الشركات متعددة الجنسيات كفاعل رئيسي، مستفيدةً من نفوذها المالي ليس فقط في الهيمنة الاقتصادية، بل أيضاً في التأثير السياسي، بما في ذلك التدخل في شؤون الدول غير الموالية لمصالحها [2].

وترتبط العولمة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بدور الدولة، حيث تعزز التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يوسع نطاق التفاعلات الدولية، ومع ذلك، فإن هذا التحول يفرض على الدول المنافسة في الاسواق العالمية تهيمن عليها الشركات الكبرى، مما يزيد من تحديات السيادة الاقتصادية والسياسية[3].

٣ـ العولمة السياسية

هي تقليص فاعلية الدولة او تقليل لدورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قرارتها السياسية، وتشير العولمة السياسية الى انتقال سلطة الدولة واختصاصاتها الى مؤسسات عالمية تتولى إدارة الشؤون الدولية، مما يقلص من دور الدولة القومية واختلفت اراء المفكرين حول تحقيق العولمة السياسية فالبعض يرى انها تحققت جزئياً وتركت اثاراً ملموسة، بينما يعتبرها اخرون بأنها مستحيلة التحقق بسبب التحديات والاعتراضات عليها، ويرى فريق ثالث انها قد تؤدي الى انهيار الحدود الجغرافية ودمج المجتمعات في كيان عالمي موحد[4].

ويمكن ملاحظة بأن التحولات العالمية الأخيرة تشير إلى أن العولمة السياسية قد تجاوزت مرحلة التصوُّر النظري إلى حيز التطبيق الفعلي، حيث ترصد آثارها جليًّا في انخراط معظم الدول في منظومات حوكمة دولية "كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية"، وإذا استمرت هذه العولمة دون ضوابط تُحدِّد اختلالات القوة فيها، فمن المرجح أن تتسبَّب في تفكيك تدريجي للحدود الجغرافية التقليدية، لصالح نماذج تكاملية تعيد تشكيل المجتمعات في إطار كيان عالمي تتداخل فيه السيادات الوطنية.

---

(1) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة، رؤية نقدية، كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني ،ص١٢٠.

(2) محمد عبد الله شاهين محمد، تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ،٢٠١٨، ص٤٢.

(3) محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩، ص٣٢.

(4) إسحاق الفرحان، انعاكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، عمان ،٢٠٠١، ص٢٨.

المطلب الثاني
القيم المجتمعية وأنواعها المهددة بالانتهاك العولمي

في خضم التحديات العولمية التي تفرضها بجميع أنماطها الثقافية والاقتصادية والسياسية، تواجه المجتمعات المعاصرة أزمة حقيقية في الحفاظ على قيمها الاصيلة، حيث أصبحت القيم المجتمعية كـالقيم(الأخلاقية والدينية والاجتماعية والثقافية والقيم الاسرية) عرضة للانتهاك والاندثار.

سيبحث هذا المطلب في مفهوم القيم المجتمعية ومن ثم يعرض أنواع القيم المجتمعية الأكثر تعرضاً للتهديد في ظل العولمة الفكرية.

الفرع الأول
مفهوم القيم المجتمعية

من المعروف بأن القيم "مفاهيم لما يجب ان تكون عليه الحياة المثلى"[1] فهي تصورات ترتبط بالواقع في اللحظة الحاضرة، وتسعى الى ما هو أفضل، فهي معايير يقاس بها ما هو كائن للارتقاء به الى مستوى المثل الأعلى الذي تنطوي عليه، ولذلك فان القيم أيضا ذات قدرة تأثيرية على الاذهان والقلوب، فتجذبها الى الأهداف التي تسعى الى تحقيقها.

وعرفت كذلك القيم بأنها" معايير عامة وضابطة للسلوك البشري الصحيح"[2] نلاحظ ان هذا التعريف يلخص بوضوح دور القيم كإطار مرجعي يوجه السلوك الإنساني نحو جادة الصواب لكنه يحتاج الى إضافة (الاجتماعي) بعد القيم، اذ أن القيم لا تنشأ في فراغ بل تتشكل عبر التفاعل المجتمعي.

اما القيم المجتمعية فعرفت بأنها "الخصائص او الصفات المحببة والمرغوب فيها لدى افراد المجتمع"[3] كما عرفت بأنها" نسق من المعتقدات والمعايير الأخلاقية التي تستمد من التراث الثقافي والديني للمجتمع والتي تتحول الى ضوابط سلوكية تحكم العلاقات بين الافراد والجماعات، وتسهم في بناء الهوية المشتركة"[4]

نرى بأن التعريف الأول للقيم المجتمعية ركَّز على القيم كصفات مرغوبة لدى الأفراد، لكنه غير مكتمل(قاصرٌ) لأنه أغفل دورها كضوابط اجتماعية ومنابتها الثقافية.

لهذا يمكن القول بأن التعريف الثاني كان أكثر شمولاً لأنه ربط القيم بالتراث والدين، وتحويلها إلى ضوابط سلوكية وهوية مشتركة، لكنه تجاهل الصراعات وديناميكية القيم.

وعليه يمكن ان نعرف القيم المجتمعية بانها "الأسس الأخلاقية والاجتماعية الراسخة والمشتركة بين أبناء المجتمع والتي توجه سلوكهم وتحدد اولوياتهم وتعمل كمرجعية جماعية للحكم على الصواب والخطأ المستمدة من تراثه الثقافي والديني وتجاربه التاريخية"

وخلاصة ما سبق أن القيم أهداف تدعو الى التحرك نحوها وهي مثل عليا ومعايير للسلوك في الوقت ذاته وهي ايضا وعلى الأخص أساس للالتزام، فالإلزام الذي تتمتع به القاعدة القانونية انما ينحدر عن الغاية منها، ذلك ان النتيجة التي تنتظر من مراعاتها هي التي تؤسس القوة الملزمة لتلك القاعدة .

---

(1) نعيم عطية، القانون والقيم الاجتماعية دراسة في الفلسفة القانونية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١، ص ١٥.

(2) نادية محمود وسيف الدين عبد الفتاح واخرون، القيم في الظاهرة الاجتماعية، دار البشير للثقافة والعلوم،٢٠١٠، القاهرة، ص٢٤٦.

(3) إبراهيم العبيدي، مفهوم القيم الاجتماعية، مقالة نشرت على الموقع الالكتروني https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/٣.

(4) عبد الباسط عبد المعطي ،اتجاهات نظرية في علم الاجتماع،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،الكويت،١٩٨١،ص ١٢٤.\

الفرع الثاني
أنواع القيم المهددة بالانتهاك العولمي

في ظل التدفق الثقافي والعولمة المتسارعة وثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، تواجه العديد من القيم المجتمعية الاصلية تحديات جادة تهدد بقاءها او تشوه جوهرها، وتتنوع هذه القيم بين الدينية التي تستهدف بفعل التغريب، والأخلاقية التي تتعرض للاختراق عبر وسائل التواصل، والاجتماعية كالتكافل والعادات العائلية التي تضعف امام الانكفاء الذاتي.

وعليه سنسلط الضوء في هذا الفرع على اهم القيم المجتمعية المعرضة للانتهاك العولمي والمهددة بذلك.

أولا: القيم الدينية والأخلاقية:

تعد القيم الدينية والأخلاقية اساساً راسخاً لبناء المجتمعات الإنسانية فهي ترشد الافراد الى الفضائل كالصدق والعدل والإحسان والأمانة وترسخ لديهم مبادئ التعايش والسلم الاجتماعي فمن خلال التمسك بهذه القيم يتجلى دورها القانوني في تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة مما يعزز التكافل الاجتماعي ويُثبت دعائم العدالة والاستقرار المجتمعي، وهو ما ينعكس إيجاباً على التطور التشريعي والحضاري للأمم.

شهد العالم الإسلامي في السنوات الاخيرة دعوات ملحة لتجديد الخطاب الديني لمواكبة متطلبات النهضة الإسلامية وتعزيز الهوية في مواجهة تحديات العولمة، التي تفرض نظاماً عالمياً جديداً يقوم على الهيمنة الثقافية والاقتصادية. تهدف العولمة (بقيادة الغرب) إلى اختراق المجتمعات عبر ثورة المعلومات والاتصالات، مستبعدة القيم الدينية والعقائدية لصالح النموذج المادي العلماني، مما يشكل تهديداً للثقافة في المقابل، يواجه العالم العربي والإسلامي تحديات داخلية تتمثل في التخلف والانقسامات، مما يجعله عرضة للاستغلال الخارجي، ولمواجهة ذلك، لا بد من تعزيز الوحدة الإسلامية، ونشر الفهم الصحيح للإسلام القائم على الاعتدال والتسامح والاستفادة من العولمة في نقل الصورة الحقيقية للإسلام بدلاً من الانغلاق أو التطرف0 يتطلب ذلك إصلاحاً شاملاً يشمل0:

- تجديد الخطاب الديني بلغة عصرية تواكب الواقع دون التنازل عن الثوابت.
- تعزيز التكامل العربي سياسياً واقتصادياً وعلمياً لمواجهة التحديات الخارجية.
- حماية الهوية عبر التوعية الدينية والثقافية، ومواجهة محاولات التشويه.
- الاستفادة من أدوات العولمة لنشر قيم الإسلام كالعدل والتعاون، والتصدي للهيمنة الغربية.

فالإسلام (برسالته العالمية) قادر على التعامل مع العولمة دون ذوبان، شرط أن تدرك الأمة مخاطر التشرذم، وتعمل على بناء نهضة حقيقية تقوم على الوحدة، والمعرفة، والتوازن بين الأصالة والحداثة.

ثانياً: القيم الثقافية والهوية الوطنية

تمثل العولمة الفكرية في مطلع القرن الحادي والعشرين إحدى أهم الإشكاليات القانونية والثقافية التي تواجهها الدول، وخاصة النامية منها، فنجد أن هذه الظاهرة تتجاوز مجرد التبادل التجاري أو التقني، بل هي أصبحت نظاماً شاملاً يحمل في طياته رؤية حضارية تمس جوهر الهويات الوطنية والقيم الثقافية

تكمن الإشكالية الأساسية في الطبيعة المزدوجة للعولمة، فبينما تقدم نفسها كقوة تحريرية تنقل البشرية نحو آفاق جديدة من التقدم، فإنها في الواقع تخفي آليات دقيقة لإعادة صياغة المجتمعات وفقاً لمعايير

( ) زهير سعد عباس و سويم العزي، ظاهرة العولمة وتأثيراتها في الثقافة العربية ،مركز الكتاب الاكاديمي للنشر،ط١،الأردن،٢٠١٥.

( ) عبد الكريم بكار، العولمة طبيعتها وسائلها تحدياتها، دار الاعلام للنشر، سوريا ،٢٠٠٢،ص١٠٣.

السوق الرأسمالي هذا التحول لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشكل تهديداً وجودياً للقيم الثقافية التي تشكل العمود الفقري للهوية الوطنية ()

من الناحية القانونية يمكن رصد عدة مستويات لتأثيرات العولمة الفكرية في القيم الثقافية والهوية الوطنية():

١- **على المستوى الاجتماعي** تعمل العولمة على إحلال العلاقات العقدية محل الروابط الاجتماعية العضوية، فالقيم الجماعية التي كانت تشكل نسيج المجتمعات التقليدية تتعرض لضغوط متزايدة لتحل محلها قيم فردية نفعية، هذا التحول يشكل تحدياً للأنظمة القانونية التي صممت أصلاً لحماية التماسك الاجتماعي.

٢- **على المستوى الثقافي**، تؤدي العولمة إلى إضعاف السيادة الثقافية للدول عبر آليتين متوازيتين الأولى تتمثل في فرض نمط استهلاكي موحد والثانية تظهر في إضعاف المؤسسات الثقافية الوطنية لصالح منصات عالمية تروج لقيم غير متجذرة في التربية الثقافية المحلية.

٣- **على المستوى القانوني**، نشهد تحولاً في مصادر التشريع، حيث تكتسب الاتفاقيات الدولية والمعايير العالمية وزنا متزايداً على حساب التشريعات الوطنية المستمدة من الخصوصية الثقافية لكل أمة، غير ان هذه التحديات لا تعني بالضرورة الاستسلام بل تفتح افاقا جديدة للعمل القانوني والثقافي فمن الممكن بل من الواجب تطوير اليات قانونية ذكية تحقق التوازن بين متطلبات الانفتاح العالمي والحفاظ على الخصوصية الثقافية.

ثالثاً: قيم السيادة الوطنية والاستقلال

مثلت العولمة الفكرية في واقعها المعاصر ظاهرة مركبة تفرض إعادة النظر في المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية، حيث لم تعد الدولة (كما تصورها الفقهاء) بأنها كياناً منيعاً يحوز سلطة مطلقة على إقليمه وشعبه، وقد أفضت التحولات الجيوسياسية والاقتصادية في النظام الدولي إلى بروز إشكاليات قانونية وسياسية عميقة تستدعي قراءة نقدية متأنية في هذا السياق()، يمكن التمييز بين مستويين جوهريين للتأثير:

١-على الصعيد القانوني الدولي()، يشهد مفهوم السيادة تحولاً نوعياً من "الحق المطلق" إلى "المسؤولية المشروطة"، حيث تبلور مبدأ مسؤولية الحماية كإطار قانوني دولي يجيز التدخل في الشؤون الداخلية للدول في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، غير أن التطبيق الانتقائي لهذا المبدأ (كما تجلى في الممارسات الدولية المختلفة) يكشف عن تناقض جوهري بين الخطاب الحقوقي الدولي والمصالح الجيوسياسية للقوى الكبرى.

٢-على المستوى الوظيفي()، تفرض العولمة إعادة تشكيل الأدوار التقليدية للدولة الوطنية في ظل تزايد الاعتماد المتبادل ففي المجال الاقتصادي مثلاً، لم تعد الدول قادرة على فرض سياساتها الاقتصادية بمعزل عن متطلبات المنظمات المالية الدولية، وفي المجال الرقمي، باتت الحدود التقليدية عاجزة عن تنظيم الفضاء السيبراني العابر للقارات.

رابعاً: القيم الاسرية والاجتماعية

تشكل العولمة الفكرية تحدياً كبيراً اذ تمثل ظاهرة متعددة الابعاد اثرت بشكل جوهري على البنى القانونية والاجتماعية التي تحكم العلاقات الاسرية في مجتمعاتنا، اذ تتدفق الأفكار والثقافات عبر

() يمنية بلعباس، العولمة واثرها على الهوية الثقافية ،رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٩،ص٣٧.

() سهيل حسن الفتلاوي، العولمة واثرها على الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط١،الأردن،٢٠٠٩.

() صلاح الدين محمد طحيطر، اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة الحالة "العراق انموذجا"، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ص٢٣-٢٨.

() حسن عبد الله، انعاكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،٢٠٠٨، ص٦٠.

() صلاح الدين محمد طحيطر، مصدر سابق، ص٢٦.

الحدود دون شرط او قيد مما يحدث تغييرات عميقة في بنية العلاقات الإنسانية، فعلى مستوى القيم العائلية شهدت تلك القيم تحولات كبيرة تمثلت في ثلاث ابعاد رئيسية وهي 0 :

١- على مستوى الهيكل الاسري: شهدت كثير من المجتمعات تحولاً من نموذج الاسرة الممتدة التي تضم عدة أجيال تحت سقف واحد، الى نموذج الاسرة النووية المقتصرة على الوالدين والابناء، مما أدى الى ضعف الروابط بين الأقارب وتراجع التضامن العائلي.

٢- على مستوى العلاقات الداخلية: حيث لوحظ تراجع واضح في السلطة الابوية التقليدية، مع صعود نماذج اكثر ديمقراطية في العلاقات بين الأجيال حيث أصبحت قرارات العائلة تخضع لمزيد من المشاورات، وحتى اداور افراد الاسرى هي الأخرى قد تغيرت بزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

٣- على مستوى القيم التربوية: ظهرت مشكلة جوهرية تتمثل في تنامي تأثير المؤسسات الخارجية (الانترنت ووسائل الاعلام) على عملية التنشئة الاجتماعية، مما خلق فجوة قيمية بين الأجيال حيث اصبح الأبناء يتلقون قيماً وسلوكيات قد تتعارض مع تلك التي يحرص الإباء على غرسها مما أدى الى صراع قيمي داخل الاسرة الواحدة.

هذه التحولات تطرح تحديات كبيرة امام تماسك العائلة كوحدة اجتماعية أساسية وتستدعي تطوير اليات جديدة لتعزيز التواصل والحوار بين الأجيال.

اما بالنسبة للقيم الاجتماعية فقد أدت العولمة الى تحول جذري في المنظومة القيمية للمجتمعات ،حيث أصبحت القيم الفردية والمادية تطغى على قيم التكافل والتضامن الاجتماعي، فلم تعد "العائلة الكبيرة" او "الحي المتكافل" من السمات الأساسية للمجتمعات ،بل حل محلها نمط حياة يعلي من شأن الاستقلالية الفردية والنجاح المادي، وفي ذات الوقت ظهرت قيم جديدة مرتبطة بالاستهلاك والحرية الفردية ،تتجاوز في كثير من الأحيان الثوابت الدينية والثقافية0، الا ان هذه التحولات لم تكن سلبية بالكامل فقد ساهمت في كسر العديد من القيود الاجتماعية وفتحت المجال امام حوار مجتمعي جديد حول الهوية والقيم في عصر الانفتاح .

تشكّل العولمة الفكرية خطراً حقيقاً على القيم الدينية والثقافية والهوية الوطنية والاستقلال والسيادة، عبر فرض النموذج الغربي المادي وتفكيك الروابط الاجتماعية والأسرية، فالمواجهة تتطلب منا تعزيز الوحدة الثقافية والدينية، بالاعتماد على سياسات ذكية تحفظ لنا الأصالة ونستفيد من إيجابيات العصر دون فقدان الهوية ومن ثم الذوبان .

() زقاوة احمد ،انعاكاسات العولمة الثقافية على القيم الاسرية،بحث منشور في مجلة معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي،غليزان،الجزائر،العدد ٨٦ السنة الثانية والعشرون،٢٠١٥،ص١٩ ومابعدها.

() هند الحيرش وتومي عبد القادر،القيم الاجتماعية في زمن العولمة ،بحث منشور، مجلةالحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد١٠ العدد١ ،٢٠٢٢،ص١١١٤.

المبحث الثاني
الاليات القانونية الحامية للقيم المجتمعية

تشكل القيم المجتمعية نسيجاً حيوياً يضمن تماسك الأمم واستقرارها، مما يستدعي تطوير آليات تشريعية ذكية لتحقق التوازن بين الحفاظ على الخصوصية الثقافية ومواكبة متغيرات العصر، عبر منظومة قانونية متكاملة يوفق بين الحماية والانفتاح، ووفقا لذلك سنبحث في هذا المبحث عن الاليات الدستورية والتشريعية في المطلب الأول اما المطلب الثاني سيكون عن المطلب الثاني الاليات القضائية الحامية للقيم المجتمعية.

المطلب الأول
الاليات الدستورية والتشريعية

في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه الهوية المجتمعية، تبرز الاليات الدستورية والتشريعية كحصن منيع لحماية القيم الأساسية للمجتمعات وتمثل هذه الاليات الجسر المتين ما بين الثوابت الوطنية ومتطلبات العصر، اذ انها توفر الإطار القانوني اللازم لصون المبادئ الدينية والاجتماعية والأخلاقية، وتبرز أهميتها من خلال قدرتها على الموازنة بين الحفاظ على الخصوصية الثقافية وبين مواكبة مستجدات العصر دون المساس بالثوابت المجتمعية الراسخة. وعليه سنبحث في هذا المطلب عن الاليات الدستورية الصريحة والضمنية وذلك في الفرع الأول اما الفرع الثاني فسيكون عن التشريعات الخاصة بحماية القيم المجتمعية.

الفرع الأول
الاليات الدستورية الصريحة والضمنية

أن دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ قد أرسى نظاماً متكاملاً للحماية الدستورية يعمل على مستويين متوازيين وهما مستوى الحماية الصريحة من خلال النصوص الدستورية المباشرة، ومستوى الحماية الضمنية عبر المبادئ العامة والاجتهاد القضائي وتبرز أهمية هذا التمايز لفهم آلية عمل الدستور في الحفاظ على التوازن بين ثبات القيم المجتمعية وتطورها، وعليه سنبحث في هذا الفرع عن كل مستوى على حدا وفقاً للاتي:

أولا: الحماية الصريحة

تنبني الحماية الدستورية الصريحة على منظومة من النصوص الدستورية التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

١- **النصوص التأسيسية** التي تحدد المرجعية القيمية وهذا ماشارت اليه (المادة ٢)[1] من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ ففي فقرتها الأولى "الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ أساسي للتشريع"، فهي تتضمن مستويين من الحماية الدستورية على مستوى الهوية وعلى مستوى التشريع، فعلى المستوى الأول تؤسس المادة للطابع الإسلامي كمرجعية عليا للدولة ، مما يعكس الإرث الحضاري والثقافي للمجتمع، وهذا التأسيس ليس مجرد إعلان رمزي، بل له انعكاسات عملية في تحديد معالم النظام القانوني والسياسي.[2]

واما على المستوى الثاني، فهي تضع معياراً مرناً يتمثل في اعتبار الإسلام "مصدراً أساسياً" وليس المصدر الوحيد للتشريع، وهذا التمييز الدقيق يفتح المجال أمام المشرع للاستفادة من

---

(1) المادة(٢) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥أولاً: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس
أ. لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام
ب. لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.
ت. لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات
ثانياً: يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والإيزديين والصابئة المندائيين.

(2) احمد عبد الحسين عطية،العولمة الثقافية لبدينية (الإسلامية)للشباب في محلفظة كربلاء،بحث منشور على الانترنيت،٢٠١٤،ص١٣.

التجارب الإنسانية الأخرى في إطار الثوابت الإسلامية، وبالتالي سيوفر توازناً دستورياً بين الأصالة والمعاصرة[٥].

ولابد من القول بأن هذه الحماية تزداد وضوحاً في الفقرة الثانية من المادة ذاتها، التي تحظر صراحةً سن أي تشريع يتعارض مع "ثوابت أحكام الإسلام" نجد ان هذا النص يشكل سداً منيعاً أمام أي محاولة لتقويض الأسس القيمية للمجتمع العراقي، مع ترك هامش معقول لتطور الفقه الإسلامي نفسه في تفسير هذه الثوابت.

٢- **النصوص الحمائية** التي توفر الحماية المباشرة لمؤسسات المجتمع فقد اشارت (المادة ٢٩) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ على أن "الأسرة أساس المجتمع" وهذا النص يمثل خط دفاع دستوري أول في مواجهة التيارات الثقافية الدخيلة، ويتجلى الدور الحمائي للدستور من خلال المستوى التشريعي، اذ يعمل الدستور كسد حصين في مواجهة أي محاولة لفرض (نماذج أسرية غريبة) على المجتمع العراقي[٦].

وكذلك وفرت الحماية على المستوى الاقتصادي بفرض الدستور على الدولة توفير الحماية المادية للأسر العراقية، مما يمكنها من مقاومة الضغوط الاقتصادية التي قد تستغل حاجة الأفراد لفرض قيم وسلوكيات تتعارض مع ثقافتنا[٣].

وحتى على المستوى الثقافي، فقد كفل الدستور حماية المنظومة القيمية من خلال (تحصين المناهج التعليمية و دعم الإنتاج الثقافي المحلي و حماية الهوية الدينية والاجتماعية)[٥].

٣- **النصوص المقيدة** التي تضبط ممارسة الحقوق بما لا يتعارض مع القيم المجتمعية حيث تمثل (المادة ٤٦) من دستور ٢٠٠٥صمام أمان لحماية الهوية المجتمعية في زمن العولمة الفكرية، فهذه المادة تمنح الدولة الأدوات الدستورية اللازمة لمواجهة التحديات الثقافية دون الانزلاق نحو الانغلاق فهي تعد إنجازاً تشريعياً فريداً يجسد حكمة المشرع الدستوري في التعامل مع إشكالية العصر الأبرز الا وهي إشكالية التوازن بين متطلبات الانفتاح العالمي وضرورات الحفاظ على الهوية الوطنية[٣].

فهذه المادة العبقرية نموذجاً متكاملاً لـ"الحماية الذكية" التي تتجاوز منطق المواجهة إلى منطق التوازن، حيث تسمح بالتفاعل الإيجابي مع معطيات العولمة مع تحصين المنظومة القيمية للمجتمع، وتكمن أهمية هذه المادة في أنها توفر إطاراً قانونياً مرناً يستوعب المستجدات والمتغيرات الدولية، دون أن يفرط في الثوابت والمقومات الحضارية للأمة، فهي من ناحية تمنح الشرعية الدستورية لآليات الحفاظ على الخصوصية الثقافية، ومن ناحية أخرى تضمن خضوع أي تقييد للحريات لرقابة قضائية صارمة تحول دون التحول إلى قيود تعسفية[٦].

وبهذا تصبح المادة (٤٦) أشبه بـ"بوابة ذكية" تسمح بدخول ما يفيد المجتمع من معطيات العولمة، وتحجب ما يهدد قيمه وهوياته، حيث تحول دون تحول الانفتاح إلى ذوبان، والحريات إلى فوضى، والتفاعل مع العالم إلى فقدان للهوية، وهي بذلك تحقق تكاملاً تشريعياً" بين الضرورات الأمنية والمقتضيات التوسعية.

---

(١)احمد عبد الحسين عطية، مصدر سابق،ص١٣.

(٢) فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية ،بيروت ١٩٨٠،ص٥٧.

(٣)منى رحمن عيسى،تدرج الحماية الدستورية للحقوق والحريات العامة، رسالة ماجستير،كلية القانون والعلوم السياسية،الجامعة العراقية،٢٠٢٢،ص٤١.

(٤)منى رحمن عيسى،المصدر نفسه، ص٤٥.

(٥)حسين جبر حسين الشويلي، المعنى الدستوري الجوهر الحق - قراءة في المادة ٤٦ من دستور جمهورية العراق، مجلة القانون والسياسة، كلية القانون - الجامعة العراقية، ٢٠١٩، ص١.

(٦)حسين جبر حسين الشويلي،مصدر سابق ،ص٢.

الفرع الثاني
التشريعات الخاصة بحماية القيم المجتمعية

يواجه المجتمع العراقي، كغيره من المجتمعات العربية والإسلامية، تحديًا وجوديًا يتمثل في الحفاظ على هويته الثقافية وقيمه الأصيلة في ظل المد العولمي الجارف، وقد أدرك المشرع العراقي خطورة هذا التحدي، فسارع إلى وضع إطار تشريعي متكامل يحفظ للعراق شخصيته الحضارية المتميزة، دون أن ينغلق على نفسه أو ينعزل عن العالم.

تنطلق هذه المنظومة التشريعية من الدستور العراقي الذي يشكل الحصن الأول للحماية، ولم يقف المشرع العراقي عند الحدود الدستورية، بل امتد به الاهتمام إلى **الجانب الجنائي** حيث يتضمن قانون العقوبات نصوصًا رادعة ضد كل ما من شأنه المساس بالقيم المجتمعية، فنجد المادة (٤٠٣) تعاقب على الأفعال المخلة بالآداب العامة، بينما تتولى المادة (٣٧٢) معالجة جرائم الفساد الأخلاقي[1]، ويأتي قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ ليكمل هذه الحماية، حيث يحظر الاستغلال بمختلف أشكاله الذي ينتهك كرامة الإنسان[2]، ويعتبر قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥وسيلة لحماية النسيج المجتمعي من الأفكار المتطرفة التي قد تنتشر عبر وسائل العولمة الثقافية، حيث يجرم الترويج لأيديولوجيات تهدد الأمن الفكري.

وفي مواجهة الغزو الثقافي عبر الوسائل الحديثة، أظهر المشرع العراقي عجزاً في انشاء منظومة تشريعية للتعامل مع الفضاء الالكتروني، الا انه يمكن الاستعانة ببعض النصوص القانونية التي من الممكن ان تحمي ولو بشكل بسيط القيم المجتمعية فنجد قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة رغم قدمه، يمكن تفسير بعض مواده لتشمل النشر الإلكتروني حيث اشارت المادة (١١) من القانون الى فرض ضوابط صارمة على المراسلين الأجانب، وضمان التزامهم بنشر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن البلاد، مع اشتراط مؤهلات مهنية عالية للمراسلين المحليين لتعزيز المصداقية الإعلامية، وأشارت المادة (١٦) من ذات القانون الى منع كل ما يمسّ الأمن الاجتماعي أو الوحدة الوطنية أو المبادئ الأخلاقية والدينية، ضماناً لصون الهوية وصَون السيادة الثقافية.

أما في المجال التربوي، فقد حرصت التشريعات العراقية على تحصين الأجيال الناشئة، حيث تضمن القوانين التعليمية إدراج القيم الإسلامية والوطنية في المناهج الدراسية، مع منع أي محتوى مناقض للهوية، وتشرف وزارة التربية على مراجعة هذه المناهج بشكل دوري لضمان مواءمتها للقيم المجتمعية.[3]

وفي هذا الاطار يواجه التشريع العراقي تحديات كبيرة في مواكبة مخاطر العولمة الفكرية عبر الفضاء الرقمي، حيث تظهر قصورات واضحة في النصوص القديمة اذ انها غير مصممة لهذه الغاية، رغم إمكانية تطبيق بعض مواد قانون العقوبات والمطبوعات، تبقى هذه الحلول جزئية وغير كافية، ويتطلب الأمر إصدار قانون خاص بالجرائم الإلكترونية يوازن بين حماية القيم المجتمعية وضمان حرية التعبير الدستورية، كما يجب أن يرافق ذلك تطوير آليات رقابية متخصصة وبناء قدرات قضائية تواكب التحديات الرقمية المعاصرة.

---

(1) ينظر قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

(2) ينظر قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢.

(3) بشائر مولود توفيق،القيم واهميتها في المنهاج الدراسية،بحث منشور،مجلة الاداب،العدد ١٢٩،٢٠١٩،ص ٢٨٥.

المطلب الثاني
الاليات القضائية الحامية للقيم المجتمعية

في المنظومة القضائية تتجلّى حماية القيم المجتمعية من خلال مستويين متكاملين، فالقضاء الدستوري يراقب دستورية النصوص التشريعية، ضماناً لانسجامها مع الثوابت المجتمعية، بينما يعمل القضاء العادي يحرس القيم المجتمعية عبر تطبيق التشريعات الجزائية والمدنية، وبهذا يشكّل القضاءان معاً درعاً واقياً للهوية الأخلاقية والدينية والثقافية والوطنية في مواجهة التحديات العولمة الفكرية.

سنبحث في هذا الفرع عن اليات القضاء الدستوري الحامية للقيم المجتمعية في الفرع الأول، واليات القضاء العادي الحامية للقيم المجتمعية في الفرع الثاني.

الفرع الأول
اليات القضاء الدستوري الحامية للقيم المجتمعية

يتمثل القضاء الدستوري في العراق بالمحكمة الاتحادية العليا فهي كحجر الزاوية في حماية الهوية المجتمعية والقيم الأصيلة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة الفكرية، والتي تهدد بزعزعة الثوابت الدينية والأخلاقية تحت شعارات الحرية المطلقة والانفتاح غير المنضبط، ومن خلال قراراتها الرصينة، تؤسس المحكمة لموقف دستوري متزن يجمع بين ضرورات الانخراط في العالم المعاصر والحفاظ على الخصوصية الحضارية للمجتمع العراقي.[1]

ففي قرارها رقم (٣٢٥/اتحادية/٢٠٢٣)، أكدت المحكمة على شرعية حجب المواقع الإلكترونية والتطبيقات التي تنشر محتوىً مخلاً بالآداب العامة أو مسيئاً للرموز الدينية، مستندةً في ذلك إلى المادة (٢) من الدستور التي تكرس الإسلام كمصدر أساس للتشريع، وهذا القرار يعكس إدراكاً عميقاً لخطورة الفضاء الرقمي كأداة للاختراق الثقافي، ويؤسس لضوابط قانونية تحول دون استغلال الحريات الرقمية في تقويض القيم المجتمعية.[2]

كما أظهرت المحكمة في قرارها رقم (٦٣/اتحادية/٢٠١٢) فهماً دقيقاً لطبيعة النظام العام والآداب العامة كمفاهيم دستورية مرنة، تخضع لتطور المجتمع مع التزامها بثوابته الأخلاقية والدينية، وقد عززت هذا التوجه في تفسيرها للمادة (٣٨) من الدستور، حيث قضت بأن ممارسة الحريات الفردية (وإن كانت مكفولة دستورياً) إلا أنها لا تمتد إلى ما يخل بالنظام العام أو يمس القيم الراسخة، وهو ما أكدته عند إقرارها دستورية المواد (٨١ و٨٤) من قانون العقوبات التي تجرّم انتهاك المقدسات أو الترويج للفساد الأخلاقي.[3]

وهنا لابد من القول بأن القضاء الدستوري العراقي برز كسلطة رقابية عليا لا تقتصر على مراقبة دستورية القوانين فحسب، بل تتعدى ذلك إلى صياغة رؤية قانونية تحفظ للعراق هويته الحضارية في مواجهة رياح العولمة العاتية، فالمحكمة الاتحادية العليا، من خلال موقفها الواضح من قضايا الأخلاق والنظام العام، تؤكد أن الدستور ليس مجرد وثيقة قانونية، بل هو أيضاً عقد اجتماعي يعكس قيم الأمة وثوابتها، مما يجعلها صمام أمان ضد محاولات التغريب الثقافي أو الانسلاخ عن الهوية الوطنية.

---

[1] () منير حمود دخيل وجوان ثامر مصطفى ،حماية القضاء الدستوري للحقوق والحريات في مواجهة النص الجنائي ،بحث منشور،مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، المجلد ١٥ العدد٢٥،٢٠٢٢،ص ٥٥٤.

[2] ( ) قرار المحكمة الاتحادية العليا المنشور على الموقع الالكتروني الرسمي للمحكمة https://www.iraqfsc.iq/news.5098/ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٥/٥/١٥.

[3] ( ) قرار المحكمة الاتحادية العليا المنشور على الموقع الالكتروني الرسمي للمحكمة https://www.iraqfsc.iq/krarid/63_fed_2012.pdf تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٥/٥/١٥.

الفرع الثاني
اليات القضاء العادي الحامية للقيم المجتمعية

في خضم الثورة الرقمية المتسارعة، يبرز القضاء العراقي كحصن منيع لحماية النسيج الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع من خلال آليات قانونية رصينة، تستند هذه الحماية إلى منظومة تشريعية متكاملة تبدأ من الدستور العراقي الذي يجعل من الإسلام مصدراً أساسياً للتشريع، مروراً بقانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ الذي يجرم المساس بالآداب العامة والعقائد الدينية، وصولاً إلى قانون المطبوعات والنشر الذي ينظم المحتوى الإعلامي.

يواجه القضاء تحديات جسيمة في ظل الانتشار الواسع للمحتوى الهابط عبر المنصات الرقمية، الذي يؤثر بشكل خاص على شريحة الشباب الأكثر استخداماً لهذه الوسائل. هذه التحديات تستدعي تطوير آليات قضائية متقدمة تشمل:()

١-تفعيل النصوص القانونية الرادعة ضد المحتوى المخالف.
٢-تعزيز الرقابة القضائية على المحتوى الرقمي.
٣-التنسيق مع هيئة الإعلام والاتصالات لضبط المحتوى.
٤- تطوير التشريعات لمواكبة المستجدات التقنية.

يعمل القضاء على تحقيق توازن دقيق بين ضمان حرية التعبير الدستورية من جهة، والحفاظ على القيم الإسلامية والأخلاقية من جهة أخرى، ويتجلى هذا المنهج في سلسلة من الأحكام القضائية التي رسخت مبدأ "حرية التعبير المسؤولة" التي لا تبيح المساس بالثوابت الدينية والاجتماعية.()

إن دور القضاء لا يقتصر على الجانب الجزائي، بل يمتد إلى الحماية الوقائية من خلال التوعية المجتمعية وبناء استراتيجيات شاملة للتصدي لآثار العولمة الفكرية. مما يجعل المؤسسة القضائية الركيزة الأساسية في الحفاظ على وهكذا يتضح أن القضاء العادي في العراق لا يقتصر دوره على الفصل في المنازعات، بل يتعداه إلى صون الهوية المجتمعية، عبر آليات التقاضي والتفسير القضائي، مما يجعله سدّاً منيعاً في وجه التحديات الفكرية التي تفرضها العولمة، مع الحفاظ على الانسجام بين التطور القانوني والثوابت الأخلاقية للشعب العراقي.

() زينة غانم العبيدي ،فاعلية القضاء العراقي لمواجهة المحتوى الهابط، مقالة نشرت على الموقع الالكتروني المرصد https://marsaddaily.com/news.aspx?id=28583&mapid=1 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/١٦.

([2]) خالد أبو عميرة،دور القضاء في تحقيق العدالة والامن والاستقرار دور القاضي في المجتمع،بحث منشور على الموقع الالكتروني مفاهيم https://mafahem.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/١٦.

الخاتمة

وفي نهاية بحثنا توصلنا لجملة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كالاتي:

أولا: الاستنتاجات

١- إن العولمة الفكرية تمثل تحديًا وجوديًا للقيم المجتمعية العراقية، حيث تهدد منظومة القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية عبر آليات متعددة أبرزها الغزو الثقافي والاقتصادي.

٢- إن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ قد وفّر إطاراً دستورياً متكاملاً لحماية القيم المجتمعية، من خلال المواد (٢، ٢٩، ٤٦) التي تشكل نظاماً متدرجاً للحماية الدستورية.

٣- بينت الدراسة أن التشريعات العراقية الحالية - عدم كفايتها النسبية - تعاني من ثغرات في مواكبة المستجدات الرقمية، خاصة فيما يتعلق بجرائم الإلكترونية ومحدودية سيطرتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

٤- أثبت البحث أن القضاء العراقي (الدستوري والعادي) يلعب دوراً محورياً في حماية القيم المجتمعية، من خلال الاجتهادات القضائية التي توازن بين متطلبات العصر والثوابت المجتمعية.

ثانياً: المقترحات

١-تأسيس مجلس أعلى للسياسات الثقافية والهوية الوطنية:

بموجب قانون خاص يرتبط برئاسة مجلس الوزراء، يختص بوضع الاستراتيجيات الكفيلة بحماية الموروث الثقافي والديني العراقي، مع مراعاة التوازن الدستوري بين متطلبات الانفتاح العالمي وصون الخصوصية المجتمعية.

٢-إصدار قانون جرائم تقنية المعلومات العراقي:

يشمل نصوصاً صريحة تجرّم استخدام الوسائل الرقمية في المساس بالثوابت الدينية والقيم الاجتماعية العراقية، مع ضمانات قانونية تحفظ حقوق الأفراد وفق الدستور العراقي والمادة (٣٨) الخاصة بحرية التعبير.

٣-إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية:

من خلال إدراج مناهج تعليمية تعزز القيم الوطنية والهوية العراقية الأصيلة، مع تأهيل المدرسين للتعامل مع التحديات الفكرية المعاصرة، وذلك تماشياً مع المادة (٣٤) من الدستور العراقي الخاصة بالتعليم.

٤-إنشاء دوائر قضائية متخصصة في الجرائم المعلوماتية:

في كل محكمة استئناف، تضم قضاة واختصاصيين في التقنيات الرقمية، للبت في قضايا انتهاك القيم المجتمعية عبر الإنترنت، مع مراعاة الضمانات القضائية المنصوص عليها في الدستور العراقي.

المراجع:

١. نجيب شيخ عبد الصمد، إبراهيم فهد سليمان، العولمة وموقف الفكر الإسلامي المعاصر منها، بحث منشور في مجلة كلية القيادة والإدارة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، العدد السادس، ٢٠٢٠، ص١٤

٢. عادل صالح الفقيه، ظاهرة العولمة أهدافها – مضامينها – سبل مواجهتها، بحث منشور في مجلة الكلية للقرآن الكريم، العدد الرابع ،٢٠٠٦، ص٥.

٣. محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة،١٩٩٩، ص١٤.

٤. نقلا عن سليمان بن صالح الخراشي، العولمة، دار بلنسية ،٢٠٠٧، ص٢٨.

٥. مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا/جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين،٢٠٠٥،ص ٣٠.

٦. عادل صالح الفقيه، مصدر سابق، ص٢٣.محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩،ص

٧. بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة، رؤية نقدية، كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني ،ص١٢٠.

٨. محمد عبد الله شاهين محمد، تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ،٢٠١٨، ص٤٢.

٩. محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩، ص٣٢.

١٠. إسحاق الفرحان، انعاكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، عمان ،٢٠٠١، ص٢٨.

١١. نعيم عطية، القانون والقيم الاجتماعية دراسة في الفلسفة القانونية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١، ص ١٥.

١٢. نادية محمود وسيف الدين عبد الفتاح واخرون، القيم في الظاهرة الاجتماعية، دار البشير للثقافة والعلوم،٢٠١٠، القاهرة، ص٢٤٦.

١٣. إبراهيم العبيدي، مفهوم القيم الاجتماعية، مقالة نشرت على الموقع الالكتروني https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/٣.

١٤. عبد الباسط عبد المعطي ،اتجاهات نظرية في علم الاجتماع،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،الكويت،١٩٨١،ص ١٢٤.\

١٥. زهير سعد عباس و سويم العزي، ظاهرة العولمة وتأثيراتها في الثقافة العربية ،مركز الكتاب الاكاديمي للنشر،ط١،الأردن،٢٠١٥.

١٦. عبد الكريم بكار، العولمة طبيعتها وسائلها تحدياتها، دار الاعلام للنشر، سوريا ،٢٠٠٢،ص١٠٣.

١٧. يمنية بلعباس، العولمة واثرها على الهوية الثقافية ،رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٩،ص٣٧.

١٨. سهيل حسن الفتلاوي، العولمة واثرها على الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط١،الأردن،٢٠٠٩.

١٩.صلاح الدين محمد طحيطر، اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة الحالة "العراق انموذجا"، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ص٢٣-٢٨.
٢٠.حسن عبد الله، انعاكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،٢٠٠٨، ص٦٠.
٢١.صلاح الدين محمد طحيطر، مصدر سابق، ص٢٦.
٢٢.زقاوة احمد ،انعاكاسات العولمة الثقافية على القيم الاسرية،بحث منشور في مجلة معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي،غليزان،الجزائر،العدد ٨٦ السنة الثانية والعشرون،٢٠١٥،ص١٩ ومابعدها.
٢٣.هند الحيرش وتومي عبد القادر،القيم الاجتماعية في زمن العولمة ،بحث منشور، مجلةالحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد١٠ العدد١ ،٢٠٢٢،ص١١١٤.
٢٤.المادة(٢) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥أولاً: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس

أ. لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام
ب. لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.
ت. لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات

ثانياً: يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والإيزديين والصابئة المندائيين.

٢٥.احمد عبد الحسين عطية،العولمة الثقافية لبدينية (الإسلامية)للشباب في محلفظة كربلاء،بحث منشور على الانترنيت،٢٠١٤،ص١٣.
٢٦.احمد عبد الحسين عطية، مصدر سابق،ص١٣.
٢٧.فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية ،بيروت ١٩٨٠،ص٥٧.
٢٨.منى رحمن عيسى،تدرج الحماية الدستورية للحقوق والحريات العامة، رسالة ماجستير،كلية القانون والعلوم السياسية،الجامعة العراقية،٢٠٢٢،ص٤١.
٢٩.منى رحمن عيسى،المصدر نفسه، ص٤٥.
٣٠.حسين جبر حسين الشويلي، المعنى الدستوري الجوهر الحق - قراءة في المادة ٤٦ من دستور جمهورية العراق، مجلة القانون والسياسة، كلية القانون - الجامعة العراقية، ٢٠١٩، ص١.
٣١.حسين جبر حسين الشويلي،مصدر سابق ،ص٢.
٣٢.ينظر قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.
٣٣.ينظر قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢.
٣٤.بشائر مولود توفيق،القيم واهميتها في المنهاج الدراسية،بحث منشور،مجلة الاداب،العدد ١٢٩،٢٠١٩،،ص ٢٨٥.
٣٥.منير حمود دخيل وجوان ثامر مصطفى ،حماية القضاء الدستوري للحقوق والحريات في مواجهة النص الجنائي ،بحث منشور،مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، المجلد ١٥ العدد٢٥،٢٠٢٢،ص ٥٥٤.
٣٦.قرار المحكمة الاتحادية العليا المنشور على الموقع الالكتروني الرسمي للمحكمة https://www.iraqfsc.iq/news.5098/ تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٥/٥/١٥.
37. قرار المحكمة الاتحادية العليا المنشور على الموقع الالكتروني الرسمي للمحكمة https://www.iraqfsc.iq/krarid/63_fed_2012.pdf تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٥/٥/١٥

٣٨.زينة غانم العبيدي ،فاعلية القضاء العراقي لمواجهة المحتوى الهابط، مقالة نشرت على الموقع الالكتروني المرصد https://marsaddaily.com/news.aspx?id=28583&mapid=1 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/١٦.

39. خالد أبو عميرة،دور القضاء في تحقيق العدالة والامن والاستقرار دور القاضي في المجتمع،بحث منشور على الموقع الالكتروني مفاهيم https://mafahem.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/١٦.